بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ -

ماذا تعنى ؟ . . وأين نشأت ؟ ؟

« التاريخية » Historicis : نزعة فكرية تضفى النسبية والزمنية على الحقيقة ، وتربطها بتاريخها وزمنها ، رافضة أن تكون للحقائق ـ كل الحقائق ـ أية عمومية أو ديمومة أو إطلاق أو خلود . . معممة هذا الحكم على كل ألوان الحقائق ، بما فيها الحقائق الدينية ـ بل وخاصة الحقائق الدينية ـ بما فى ذلك « العقائد » و« القيم » و« الأخلاق » . . أى أنها تسوّى بين حقائق الدين والعلم الإلهى وبين معارف الإنسان . . ومن ثَمَّ فهى تنكر وجود « ثوابت للهوية » . . بل وتشكك فى وجود الهويات من الأساس! . .

ولقد بدأت هذه النزعة ـ فى فكر التنوير الأوربى الوضعى ـ عند الفيلسوف الفرنسى « فولتير » Voltaire [١٦٩٤-١٧٧٨م] والفيلسوف الإيطالى « فيكو » G . Vico [١٦٦٨-١٧٤٤م] كجزء من سعى فلسفة التنوير الوضعية إلى نسخ الإطلاق الدينى واللاهوتى ، وإحلال العقل والعلم والفلسفة محل الدين والكنيسة واللاهوت . . أى إحلال النسبى محل المطلق .

ولقد نجحت هذه النزعة ، عندما سادت فى فكر النهضة الأوربية Rehaissance فى إحالة الثوابت الدينية النصرانية إلى « الاستيداع »! . . فغدت هذه الثوابت ـ بنظر فلسفة التنوير الوضعى ـ لونًا من « أساطير الأولين »! . .

وإذا كان جوهر هذه النزعة ومقصدها الأساسى هو إقامة قطيعة معرفية كبرى ـ ومن ثَمَّ عملية ـ مع الموروث الدينى ، وتحرير العقل والمجتمع من حاكمية الدين ، فسيان سميت هذه النزعة : « تاريخية » أو « حداثة » أو « علمنة » أو « ليبرالية » . . فإن النتيجة واحدة ، وهى إقامة القطيعة المعرفية الكبرى مع ثوابت الدين ، وعزل السماء عن الأرض ، وجعل العالم والواقع والعقل والتجربة هى المرجعية الوحيدة للحياة الإنسانية ، دون الدين . . وإحالة الدين إلى « مستودع التاريخ »! . .

وفى تعريف غربى لهذه النزعة التنويرية الوضعية يقول الباحث الفرنسى « إميل بولا » عنها وعن القطيعة التى تقيمها مع الدين واللاهوت :

« كان المسيحى الناتج (أو المتولّد) عن حركة الإصلاح البروتستانتى حريصًا ـ على المستوى الدينى ـ على عدم تقديم الطاعة إلا لله وكتابه ، لا لكهنته ولا لخليفته (أى البابا) . وأما الآن ـ (أى مع التنوير) ـ فقد تم اجتياز عتبة ثانية : **فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله** الذى يستطيع أن يحاكم الأشياء بذاتها . .

إن هذه الأيديولوجيا ، التى كشفها عصر التنوير للعالم ، والتى تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها ، هى الأم ، بمعنى أن كل ما يتفرع عنها يتولد عن تطويراتها وتناقضاتها ، دون أن ينقض **القطيعة الإبستمولوجية الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية : عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الإكوينى** [١٢٢٥ - ١٢٧٤م] ، **وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير . . فمنذ الآن فصاعدًا راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلى المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته . وهكذا راح نظام النعمة الإلهية ينمحى ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ، وانتهى عهد التعالى العمودى لكى يحل محله عهد المحسوسية والعلاقات الأفقية والحدية . . لقد أصبح الإنسان وحده مقياسًا للإنسان ، وأصبح حكم الله ، والسلطات الدينية التى تنتسب إليه ، خاضعًا لحكم الوعى البشرى الذى يطلق الحكم الأخير باسم الحرية ، هذه الحرية التى تمثل مكسبه الجديد . . غير القابل للنقض أبدًا»!**[1]

---

(١) هاشم صالح ـ مجلة [الوحدة] ـ المغرب ـ عدد فبراير ـ مارس سنة ١٩٩٣م ص ٢٠ ، ٢١ ـ وهو ينقل عن كتاب « إميل بولا » [الحرية ، العلمنة : حرب شطرى فرنسا ومبدأ الحداثة] ـ منشورات سيرف ـ باريس سنة ١٩٨٧م .

فهـذا التنـوير الوضـعى ، بكـل إفرازاتـه وتجلياتـه ، ومنهـا «التاريخية» ، قد مثل «القطيعـة المعرفيـة الكبرى» مـع الـدين ، وأحل العقل والتجربة محل الدين واللاهوت . .

* * *

ولقد وفـدت هـذه النزعـة إلى الشـرق الإسـلامى ضـمن الوافـد التغريبـى ،الـذى جاءنـا فـى ركـاب الغـزوة الاسـتعمارية الغربيـة الحديثة ، التى تسلحت ـ مع الدفع ـ بفكر عصر التنوير الأوربـى ، سـاعية إلى احـتلال العقـل المسـلم لتأييـد وتأبيـد احـتلال الأرض ونهب الثروات . .

ولقد وجدت هـذه النزعـة لهـا أنصـارًا بـين المتغـربين العـرب والمسلمين ،الذين سعوا إلى أن تكون نهضتنا المنشودة على غرار النهضـة الأوربيـة : تحريـرًا للعقـل والمجتمـع مـن الإسـلام ، كمـا تحرر العقل والمجتمع الأوربى من الكنيسة واللاهوت .

ولقد تجلت فى كتابات أنصار هذه النزعة التاريخية ـ من غـلاة الحداثيين والعلمانيين ـ ووضحت ـ جلية وسافرة ـ مقاصـد إقامـة القطيعة المعرفية الكبرى ـ والعملية ـ مـع شـريعة الإسـلام ، وفقـه معاملاته . . بل وحتى مع عقيدته ومنظومة القـيم والأخـلاق التـى جاءت فيه ! . .

وسنكتفى هنا ـ فى التمثيل على هذه النزعة التاريخية ـ بإيراد النصوص والأفكار التى تعبر عنها ، فى مشاريع فكرية ثلاثة ، لثلاثة من الحداثيين العلمانيين :

- ٢ -

النموذج الأول

أما أولهم[١] فيدعو إلى إقامة قطيعة مع القانون الإسلامى ، عندما يحاول :

أولاً : اختزال التشريع القانونى الذى جاء به الإسلام ، حتى يصبح هذا التشريع القانونى الإسلامى هامشيًا . . فيقول :

« إن بالقرآن ستة آلاف آية ، وما يتضمن منها أحكامًا للشريعة أو « تشريعات » ـ فى العبادات أو فى المعاملات ـ لا يصل إلى سبعمائة آية ، منها حوالى مائتى آية فقط هى التى تقرر أحكامًا للأحوال الشخصية والمواريث أو للتعامل المدنى والجزائى الجنائى ، أى أن الآيات التى تُعد تشريعات (قانونية) للمعاملات هى مجرد جزء من ثلاثين جزءًا من آيات القرآن ٦٠٠/٢٠٠ بعضها منسوخ ولا يُعمل به ، أى أن

---

(١) هو المستشار محمد سعيد العشماوى .